# التدخل الإنساني:

## نحو التأسيس لنسق حقوقي عالمي موحد

أ. زياني زيدان، zidaneziani@yahoo.com
أ. لموشي طلال، talal.lemouchi@univ-batna.dz
قسم العلوم السياسية،
جامعة باتنة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مساعى تأسيس نسق عالمي يستند إلى تصور التدخل الإنساني بما يتيح تحويله لسلوك جماعي يحاول أن يؤسس لعرف جديد يحصل إجماعا واسعا بشأن آليات تفعليه، ومستمدا شرعيته من الصكوك والمواثيق الحقوقية. لكن هناك تحديات تحول دون تحقيق هذا المسعى أهمها: هيمنة القيم الليبرالية على جل مساعي بلورة معايير وضوابط التدخل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى جانب تحدي الأطر التنظيمية التقليدية الموروثة عن فترة الحرب الباردة والمفاهيم المرتبطة بها مثل السيادة، بالإضافة إلى مسألة الانتقائية في التعاطي مع القضايا الإنسانية. كما تثير الدراسة تحد آخر يتمثل في معضلة الركبة المجانية التي –غالبا– ما تثار في حالة العمل الجماعي بالمنظور العقلاني.

تخلص الدراسة إلى أن مسار تأسيس نسق حقوقي عالمي موحد قد تخطى إشكالية إعادة النظر في المواثيق والمؤسسات التقليدية، غير أنه بحاجة إلى توسيع الأرضية القيمية التي تسند التدخل بما يكفل تحييد الممارسات الانتقائية في تفعيل هذا المبدأ، وهو ما يقلص حالات ما اصطلح على تسميته بالركبة المجانية.

**Abstract:**

**This article traces the attempts to establish a globally-accepted regime sustaining humanitarian intervention. A global regime enables collective action to tackle human rights violations world-wide' backed by the international law. We pointed out four challenges to the ongoing endeavors: Indigenization of the liberal norms on the actual regime; the waning institutional performance ill-equipped to deal with the Post-cold war transformations; practically, the double standards measures are prevalent both the free-riding problem and undermine the credibility of the whole process.**

**The study concludes to the importance of establishing a large consensus on the normative basis humanitarian intervention will entangle all other cumbersome challenges.**

مقدمة: تقتضي أية مقاربة لموضوع التدخل الإنساني في ظل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية، إدراك طبيعة التغير في هيكلية توزيع القوة وتراجع المكانة التقليدية للدولة لحساب بروز فواعل أخرى بفاعلية؛ مما أدى إلى تشكل بنية شبكية للتفاعلات والمصالح الدولية لا تتطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس المنظور الوستفالي. بالإضافة إلى سيادة فلسفة وقيم المنظور النيولبيرالي القائم على مفاهيم الدمقرطة، المواطنة، دولة القانون، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية المستدامة. كل ذلك ساهم في تنامي مكانة الفرد في النسق الدولي من خلال هيمنة مسائل حقوق الإنسان بأبعادها الكلانية على الأجندة السياسية العالمية. ففي ظل تلك التحولات التي تتسم بحالة الفراغ النسبي، تثار مسألة صلاحية المواثيق والصكوك الحالية، إلى جانب قدرة المنظمات الدولية القائمة على الاستجابة للأجندة الطارئة، في الوقت الذي تسعى فيه الفواعل النافذة في بنية النظام العالمي إلى التأسيس لنسق حقوقي عالمي وتثبيته في الواقع من خلال التدخل الإنساني كإحدى الأدوات التنفيذية التي تعتمدها؛ وذلك من خلال تكريس عرف جديد كأمر واقع يتم الاستناد عليه في إقرار قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الفواعل الرئيسية في المجتمع العالمي المأمول، وتلزم بها التوابع كأجزاء غير فاعلة في النسق العالمي. غير أن هذا المسعى تواجهه تحديات مفهوماتية ذات الصلة بالقوالب التقليدية الستاتيكية كالسيادة، وكذلك التباين في الأهداف والانتقائية وعدم التوافق بين الأطراف الساعية إلى تحقيق المسعى المراد، بالإضافة إلى معضلة الركبة المجانية وتأثيرها على أداء الفاعلين في هذا المجال. غير أن ذلك كله لم يثن على إحراز تقدم

في المسعى بنقل المواقف تجاه التدخل الإنساني من دائرة الرفض المبدئي في بداية المرحلة إلى طلب التدخل في الوقت الراهن.

اشكالية الدراسة: إن المسعى الأكاديمي الرامي إلى تتبع عملية النمذجة للوضع في مجال حقوق الإنسان وما يرافقه من ممارسات وفق التحولات المشار إليها، يقتضي دراسة الكم الهائل من الصكوك الحقوقية المتوالية منذ نهاية الحرب الباردة، بالإضافة إلى رصد وتحليل مختلف الممارسات الهادفة إلى تثبيت هذه الحقوق؛ ومنها عمليات التدخل الإنساني وما انجر عنها من نقاشات ومواقف مؤيدة و/أو رافضة، وتجنبا لحشو الموضوع بالتواريخ والأحداث، تم تناول الموضوع من خلال البحث في الإشكالية التالية: كيف يمكن لمنظومة قيمية معيارية مشتركة أن تسعى إلى التأسيس لنسق حقوقي عالمي موحد من خلال التدخل الإنساني رغم التحديات التي تواجهها؟

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى اختبار حدود تقدم المسعى الدولي الرامي إلى تأسيس نسق حقوقي دولي كمرجع يستند إليه تصور التدخل الإنساني، ومدى قدرته على تطوير منظومة حقوقية عالمية مجمع حولها، بالانطلاق من تكريس واقع تدخلي يؤسس لعرف جديد في ظل التحديات المرافقة لعملية التدخل والمرتبطة بالواقع الموروث من حقبة الحرب الباردة على مستوى المؤسسات والمواثيق، إلى جانب تحدي المخربين الساعين لتحقيق مكاسب دون المخاطرة بالتكاليف.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من العدد المتزايد لحالات التدخل الإنساني، والتي أفرزت نقاشات اكاديمية حادة، فصلا عن السياسية والقانونية، ليس حول مدى شرعية هذا التدخل خاصة شكله القسري فقط، أو المبررات والإجراءات التي ترافق عملية التدخل فحسب، بل تجاوز النقاش ليبحث في المسعى الرامي إلى تأسيس وضع دولي جديد أخذت تكرسه عمليات التدخل الإنساني. وتعتبر هذه الدراسة إحدى

الإضافات الرامية الى البحث في مخرجات عمليات التدخل الإنساني في محاولة لاختبار مدى قدرة هذا المسعى من تجاوز التحديات المثارة في هذه الدراسة.

منهجية الدراسة: إن منهجية هذه الدراسة التي تناقش موضوع التدخل الإنساني من زاوية المسعى لتأسيس نسق عالمي حقوقي موحد، تقتضي اعتماد المقاربة النسقية باعتبارها تركز على التفاعل بين العناصر المشكلة لظاهرة التدخل الإنساني في إطار النظرة العالمية، وهو ما يتيح لنا إمكانية تفسير أنماط التفاعلات وسلوكات الفاعلين النافذين في النسق الدولي، ودور المؤسسات المفتاحية التي تمثل أبنية القوة في صياغة المبادئ والضوابط الصريحة والضمنية، والتي تتقارب حولها آمال الفاعلين على المستوى الدولي.

التدخل الانساني: نمذجة للنسق الحقوقي العالمي:

إن التوصيف "المابعدي" للمرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، يوحي بغياب وضوح و/أو توافق حول طبيعتها، مما أوجد حالة من الشغور (الفراغ) سواء في المبادئ الناظمة للجانب المرجعي أو المؤسسات الضابطة للجانب العملياتي لهذه المرحلة. بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة قد وُجدت دون منتصر في حرب فاصلة بخلاف الفترات السابقة؛ مثل فترة الحرب الباردة. حيث شكل الحلفاء النظام الدولي وفق ما أرادوه بصفتهم منتصرين. وهو ما يثير إشكالية عدم أهلية المؤسسات الدولية القائمة – باعتبارها تقليدية– لا تساير التحولات الطارئة على النظام الدولي، في ظل تمنُّع أي من الوحدات الدولية في التصدي لتحمل مسؤولية القيادة الرسمية للمرحلة الراهنة.

صحيح أن النيولبيرالية تطرح نفسها كمنتصر –على الأقل بين معتنقيها– كما عبر بذلك فرانسيس فوكوياما بقوله:" كلما اقتربت الإنسانية من نهاية الألفية الثانية، فإنه يُلاحظ أن الأزمتين المزدوجتين التسلطية والاشتراكية، لم تتركا في ساحة المعركة إلا إيديولوجية واحدة محتملة ذات طابع شمولي، هي: الديمقراطية الليبرالية... ليس فقط على أنها دائمة، بل أيضا على أنها تستطيع أن تنبعث من جديد"[1]، كما تُقدم هذه الإيديولوجية مجموعة من المعايير الغربية، المحلية أساسا، على أنها معايير عالمية وفق مبادئ اقتصاد السوق الحر وعالمية حقوق الإنسان، مع التسليم لها بسلطة فوق أية مساءلة لأنها تعبر عن الحس الإنساني المشترك، فكان التوجه نحو تطوير قواعد للتدخل الإنساني تأسيسا لوضع جديد يستوعب التحولات الطارئة، والقيام بالتدخل من الناحية العملياتية تكريسا لواقع يعتمد كعرف في إقرار القواعد القانونية المنظمة لنمط المؤسسات العالمية المراد تصميمها. وبما أن التدخل الإنساني قائم بالأساس على فكرة حماية حقوق الإنسان، وقصد تحقيق توافق عالمي قائم على أحادية المرجعية لحقوق الإنسان في إطار نسق حقوقي عالمي، متجاوزة بذلك معضلتي النسبية والتكامل بين هذه الحقوق من جهة، والإلزامية والمسؤولية تجاهها من جهة ثانية، فقد عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى استصدار لائحة سنة 1989 تدعو فيها لتنظيم مؤتمر عالمي ثان حول حقوق الإنسان. وهو ما استجاب له إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي انبثق عن أشغال المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان (جوان 1993)[2]، مفضلا مبدأ التوافق والعالمية على الخصوصية

---

[1] – فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين، (لبنان، بيروت، مركز الإنماء القومي 1993)، ص. 69.

[2] – أمحند برقوق، "عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتومولوجي للسيادة"، <www.barkouk-mhand.yolasite.com> .

والمفاضلة الحقوقية، بالرغم من المطالب الداعية إلى ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية/الحضارية واحترام سلم أولويات المجتمعات المتباينة، ومؤسسا لسلطة متابعة مدى مطابقة السياسات الوطنية مع التوجه العالمي المراد ترسيخه من خلال إنشاء مفوضية حقوق الإنسان؛ تكريسا لمبدأ مركزية المتابعة لهذه المسألة. وقد أنشئت وظيفة المفوض السامي لحقوق الإنسان لقيادة الحركة الدولية لحقوق الإنسان بعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي إنعقد في فيينا في 1993 وحددت له مهاما منها[1]:

- تعزيز وحماية تمتع الناس جميعا تمتعا فعليا بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية في ميدان حقوق الإنسان للدول التي تطلبها؛
- تنسيق برامج الأمم المتحدة التثقيفية والإعلامية ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان.

ما يعكس إرادة الفواعل العالمية الرئيسية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، والمكونات الرئيسية للمجتمع المدني العالمي النشط في مجال حقوق الإنسان) في التدخل بذريعة تعزيز وحماية التمتع بالحقوق في النظام الدولي الراهن؛ وهو بدوره ما يشكل لب محاولات التنميط القيمي والنمذجة السياسية للمجموعات الإقليمية المكونة للمجتمع العالمي، وهو المسعى القائم على إدراج التدخل الإنساني من حيث مؤشرات تقدير القيم المدافع عنها و/أو الإجراءات

[1] – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/OHCHRngohandbook1.pdf>.

المصاحبة للعملية ضمن الأجندة الليبرالية في ظل حوكمة عالمية بهدف تقديم صورة عن عالم موحد يتحرك باستجابة موحدة في إطار مواثيق مجمع حولها وتتسم بالشرعية العالمية.

وهكذا فإن الفواعل الدولية المهيمنة على المسرح العالمي تسعى لتكريس مبدأ التدخل الإنساني الحيادي الخاضع للتبرير النيوليبرالي بغض النظر عن الحالة والدولة المعنية بالتدخل وذلك بفرض واقع النسق العالمي لحقوق الإنسان المشار إليه آنفا.

مسار النقاش حول التدخل الدولي الإنساني:

لقد ارتبطت نشأة التدخل الإنساني من الناحية التقليدية بظهور مبدأ الحرب العادلة في القرون الوسطى، ثم جاءت المدرسة الوضعية عقب معاهدة وستفاليا لكي تستبعد اقتران القانون الدولي بالمثل والقيم، وبالتالي رفض التدخل لدواعي إنسانية. ويأتي على رأس هؤلاء الوضعيين "توماس هوبز" الذي يؤكد على أن الدول لا تسأل عن تصرفاتها لأن الدولة لا تؤذي رعاياها، ويشدد على حصانة أصحاب السيادة القانونية. وهو ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني "وولف" الذي دعا إلى عدم التدخل وكان أول من فصل بين مبادئ القانون الدولي والمبادئ التي تتحدث عن القيم.[1]

وبالمقابل، ظهر تيار آخر يدعو إلى الحرب بالوكالة عن المضطهدين، ويعتبر جنتيلي Gentili من أنصار ذلك التيار، الى جانب الفقيه الفرنسي روجييه Rougier الذي وصف نظرية التدخل الإنساني بأنها محاولة لإعطاء حق التدخل أساساً قضائياً

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، "التدخل الإنساني بين السياسة والقانون"، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، <http://tanweer.sd/arabic/modules/mytube/singlevideo.php?cid=1&lid=379>

لدولة لممارسة ضوابط قانونية لتصرفات دولة أخرى في مجالها الداخلي تناقض القوانين الإنسانية.[1]

لم يصمد النقاش حول التدخل الإنساني عند حد ثنائية الرفض والقبول، بل تجاوزه تحت ضغط الوقائع الميدانية إلى الخوض في تفاصيل تتعلق بمبررات التدخل ومدى قوة إقناعها للضمير الدولي في جانبه الأخلاقي، بالإضافة إلى إثارة النقاش حول الأطراف المخولة بالتدخل؛ انفرادية أم جماعية، وتحت المضلة الأممية أم المنظمات الاقليمية.

وسواء كان ذلك التدخل أممياً أو إقليمياً بتفويض أو بدونه، بشكل انفرادي أو جماعي، فإن مسار النقاش حول موضوع التدخل الإنساني القسري قد تحول بفعل العمليات المتزايدة للتدخل من جهة، والمواقف من التدخل وتحولها من الرفض المبدئي إلى المطالبة به، من جهة أخرى. أدى ذلك إلى تسييس الموضوع ونقل النقاش حوله من القانون الدولي أي من الناحية القانونية إلى نطاق التحليل السوسيو-إقتصادي. إذ لا نجد إلا القليل من الدول السيادية تتمتع باستقلالية ذاتية على الصعيد الاجتماعي/الاقتصادي. فالدول اليوم مقحمة في شبكة عالمية معقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود القومية[2].

إن تعمق التعارض والاختلاف في التفسيرات للقانون الدولي نتيجة التداخل وعدم التمايز بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي، والتمسك بالقواعد القانونية الرافضة للتدخل داخل الدول (السيادة الجامدة) كما نصت عليه المادة 4/2 من ميثاق

---

[1] – المرجع نفسه.

[2]– روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، تر. فاضل حنكر(الرياض: مكتبة العبيكان،03)، ص. 256.

الأمم المتحدة، هذا التأثر بالأطر التقليدية الضابطة لعمل النظام الدولي، تجلى في رفض الرأي العام العالمي للتدخل في العراق (2003)، وهو ما عبرت عنه بالمظاهرات والاحتجاجات ضد التدخل في العراق مصحوبة بمظاهر عدائية ضد مصالح دول التحالف الغربي التي شاركت في الغزو. هذه المواقف تراجعت أمام الأمر الواقع القاضي بإمكانية التدخل في الحالات المستعصية إنسانيا، مما أدى إلى نقل النقاش من مرحلة قبول التدخل من عدمه إلى مرحلة الحديث حول الشكل والجوانب الإجرائية للتدخل، من خلال الخوض في الحالات التي تستدعي التدخل من عدمه، والجهة التي توكل لها مهمة التدخل، والصيغ المعتمدة أثناء القيام بمهام التدخل، بالإضافة إلى إشكالية تقدير ضرورة التدخل؛ كما يبينه الجدول أدناه:

جدول يوضح الإشكاليات المرتبطة بالتدخل:

| المرحلة | القضية | المقترح |
|---|---|---|
| 1 | في أي حالة يمكن اعتبارالتدخل ضروريا؟ | العودة إلى لجنة القانون الدولي من أجل صياغة مسودة حول الأزمات التي تستحق أن يطلق عليها "حالات إنسانية مستعجلة"، والتي تتطلب تدخلا عسكريا دون رضا الحكومة الشرعية. من شأن الجمعية العامة للأمم المتحدة التصديق على الخطوط العامة للمسودة. |
| 2 | ما هي الجهة المخول لها اتخاذ القرار عندما تكون هناك حاجة للتدخل الإنسانى؟ | عندما تتفاقم الأزمة لتصبح "حالة إنسانية مستعجلة"، يقوم مجلس الأمن الدولي باستفتاء المحكمة الدولية حول ما إذا كان التدخل العسكري مبررا أم لا. |
| 3 | كيف يتم تقدير ضرورة التدخل؟ | تتشكل لجنة مشتركة من منظمات إنسانية مدنية وعسكرية لوضع الخطوط العامة حول المناهج والكيفيات المقبولة لاستعمالها عندما يصبح التدخل ضروريا. تقوم اللجنة نفسها بتقدير ما إذا كان التدخل ممكنا من الناحية الميدانية. |
| 4 | من سيتولى مهمة التدخل؟ | إنشاء جيش إنقاذ يتشكل من جنود، شرطة ومدنيين من حوالي 50 دولة. كل دولة من هذه الدول تساهم بحوالي 1000 جندي و1000 مدني. هذه القوات يجب أن يتم نشرها في الوقت المناسب بطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة. |

**Source: Tom J. Farer, Daniele Archibugi, Chris Brown, Neta C. Crawford, Thomas G. Weiss and Nicholas J. Wheeler: Roundtable: Humanitarian Intervention After 9/11, International Relations Vol 19 (2) 2005: 211–250, p. 223.**

مهما تكن المقترحات الواردة في الجدول باعتبارها ذات نزعة مؤسساتية عامة، إلا أنها لا تعدو سوى محاولة لتقديم مخرجا للنقاش حول التدخل الإنساني القسري؛ باعتباره الأكثر إثارة للجدل، مستندا في ذلك إلى الأطر الموسومة بأنها تقليدية بحسب التوجه النيوليبرالي، كونها لم تعد تستوعب القضايا وسياقاتها والمتمثلة في:

– تنامي الاعتماد المتبادل لتطور العلاقات بين الدول والمجتمعات كانعكاس للثورات المعرفية والتقنية.

– تراجع القضايا التقليدية كقضايا الصراع بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب مقابل تقدم قضايا جديدة إلى موقع الصدارة، كقضايا البيئة وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب على سلم أولويات جدول أعمال المجتمع العالمي.

وفي محاولة لمسايرة تلك التحولات وإقرار الواقع المراد تأسيسه (النسق الحقوقي العالمي)، تم ترقية النقاش ليبحث ليس فقط في مدى إنسانية الدوافع، بل يبحث أيضا في مدى أنسنة النتائج المترتبة عن التدخل الإنساني بالاستناد الى المقاربة الغائية؛ باعتبار أن قيام أية دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، يتوقف على ما إذا كان الأمر ممكنا تجريبيا وغائيا[1]. فإذا كان غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان عام (1979) والغزو الأمريكي للعراق عام (2003) يصنف ضمن التدخلات التي لا تنطلق من دوافع إنسانية ونتائجها غير إنسانية[2]. فإن سياق التدخل الأخير في ليبيا، وفق القرار ألأممي 1973، تم التعاطي معه كتدخل بدوافع

[1] – المرجع نفسه، ص. 456.
[2] – جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (الامارت العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 835.

إنسانية ونتائج إنسانية، وذلك تحت تأثير الدعاية الإعلامية العالمية، مما حوله إلى مطلب – لدى فئات واسعة– بدلا من أن يجابه بالرفض.

التدخل الإنساني والقوالب التقليدية الاستاتيكية:

يواجه ضمير المجتمع الدولي تحديات واقعية نتيجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مترافقة بمجموعة من القيود الشكلية الإجرائية المتعلقة بطبيعة الخدمات والاستجابة المرتبطة بالطلب والرضا والسيادة؛ مما تطلب البحث في كيفية التوفيق بين القيود القانونية لعملية التدخل المعطِلة و/أو المانعة لها، والتحرك الفعال من أجل التصدي للتحدي الإنساني الناجم عن التجاوزات المفضية إلى معاناة إنسانية داخل دول غالبا ما تكون سببا في ذلك ممارسة أو تقاعسا، وذلك من منطلق الدوافع الإنسانية والتحرك لتقديم خدمات في إطار "حـــق" المبادرة لكل هيئة إنسانية غير متحيزة لأغراض إنسانية حسب ما يصنفه البعض، أوفي خانة "الواجب" على المجتمع الدولي كما يعتبره البعض الآخر.

وبالرغم من الاعتراف بالحق في المساعدة كنوع من الحماية، إلا أنه غالبا ما تظل المسائل الإنسانية على حالها بسبب مبدأ السيادة، إذ عادة ما تنزع الدولة إلى رفض الاعتراف بوجود أي انتهاك لحقوق الإنسان في أراضيها أو الإقرار بضرورة تقديم المعونات الخارجية. كما أنها عادة ما تندد بالتدخل، وهو أحد العوائق الموروثة من النظام الوستفالي الذي لا يعكس عالم ما بعد الحداثة الموسوم بعصر الاعتماد المتبادل والترابط الشبكي؛ لأن الوضع الراهن يشهد تداخلا مركبا بالقدر الذي يصعب من مَهمة التمييز بين البعدين الداخلي والخارجي للسيادة، بالإضافة إلى تنامي السلطة الندية العابرة فوق الدولة والمزاحمة لها.

لكن وفي ظل تنامي الرفض الميداني لفكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن الواقع ينبئ بأن أغلب دول العالم لا يمكنها أن تلتزم بمعايير المسؤولية الداخلية، وحتى الخارجية التي تتضمن التزاما إيجابيا بالتدخل؛ فهناك هوة كبيرة بين معايير سلوك الدول المستند إلى التجربة الغربية وبين قدرات أغلب الدول الموصوفة بالنامية؛ وهذا ما يصعّب من الحديث عن نسق دولي موحد ومقبول للتعامل مع الأزمات الإنسانية.

وكرد فعل على هذا الرفض واستجابة للتحديات التي واجهها المجتمع الدولي في العديد من حالات التدخل، طالب الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان من أعضاء المنظمة بلورة تصور مشترك بين كافة الدول حول التدخل الإنساني، وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدولة وسيادة الشعب. واستجابة لذلك، قام وزير خارجية كندا بتشكيل "لجنة دولية للتدخل وسيادة الدول" تضم عدة شخصيات (رؤساء دول ورؤساء وزراء سابقين وممثلين عن الأمم المتحدة..). وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها سنة 2001، حيث أكدت فيه على ثلاثة مبادئ أساسية[1]:

المبدأ الأول؛ هو استخدام مفهوم "المسؤولية الدولية للحماية" بدلا من "التدخل الإنساني" لتجنب ما قد يثيره التعبير الأخير من مخاوف السيطرة والهيمنة وانتهاك السيادة الوطنية.

المبدأ الثاني؛ يتعلق بوضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية، وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن لتفادي التحرك الانفرادي.

---

[1]– إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=69057>

أما المبدأ الثالث؛ فيركز على أن عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية وبناء على سلطة مباشرة مسؤولة ضمن إطار الشرعية الدولية. كما أكد التقرير على أن مسؤولية حماية الأرواح ورفاهية المواطنين تقع أولا وأخيرا على عاتق الدولة ذات السيادة، وإذا اتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها، أو أنها هي نفسها المتسبب فيما يتعرض له مواطنوها من عنف وأضرار، ففي هذه الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن.

ولم يتوقف النقاش حول التوفيق بين "مبدأ السيادة" و"مبدأ الحماية" عند مستوى الدول المستهدفة بالتدخل بل تعداه إلى مستوى آخر، بحيث جاء الرفض لهذا الطرح من الدول الغربية ذاتها، من منطلق صعوبة إقناع الشعوب الغربية بضرورة التزامها بالتدخل لتوفير الدعم لصالح المجموعات ضحايا الدول غير المسؤولة. وهنا نجد مكمن التناقض في مقاربة السيادة كمسؤولية، فإذا رفض الشعب التدخل خارجيا، فهل يتعين على حكومات هذه الشعوب أن تتجاهله أو ترغمه على تنفيذ التزاماته الخارجية؟ وإذا حدث ذلك ألا يعتبر إضرارا بالغا بالمسؤوليات الداخلية للدول؟ فالمسألة إذن؛ بالنسبة للدول الغربية تتمثل في الانعكاسات السلبية المحتملة للتدخل العسكري على الشرعية الداخلية، وقد حدث أن تحرك الرأي العام الداخلي الأمريكي تحت تأثير التوجيه الإعلامي وأرغم صانع القرار في الإدارة الأمريكية على سحب قواته من الصومال نتيجة للصور التي بثتها CNN لجنودها وهم يسحبون في شوارع مقديشيو.

إن السيادة كمسؤولية تتطلب إذن إقناع الدول بتنفيذ التزاماتها الداخلية تجاه شعوبها، والتزامها الخارجي بالتدخل لصالح المجموعات المضطهدة. ورغم صعوبة تجسيد هذه المقاربة بشكل صحيح إلا أنها تتضمن بعدًا إيجابيا يتمثل في أن الدول ستفعل كل ما من شأنه أن يسمح بتنفيذ واجباتها حتى تكون بمنأى عن الإجراءات العقابية، وهذا لن يتأتى إلا إذا أدركت أنها ستكون هدفا لتدخل خارجي. وهوما وصفه روبرت جاكسون Robert Jackson في مؤلفه: "أشباه الدول" Qausi- States حينما افترض أن للسيادة بعدين لابد من توفرهما بالنسبة لدولة ما حتى يعترف بها كعضو ذي منزلة مرموقة في المجتمع الدولي، هما: السيادة الموجبة والسيادة السالبة[1]. والنقطة التي يهتم بها جاكسون هي أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعتبر مالكة للسيادة الموجبة. وهي "الإمكانية الحقيقية لحكم منطقتها بطريقة منتظمة وقانونية"[2] إشارة ضمنية منه لتعرض الدول غير القادرة على التحكم في شؤونها إلى التدخل الخارجي بالرغم من تمتع تلك الدولة بالوضع القانوني المعترف به دوليا من قبل أعضاء الأمم المتحدة.

التدخل الانساني: الانتقائية والتباين في الاهداف:

إن أبرز ما يجعل مصداقية مسعى التنميط القيمي والنسق الحقوقي العالمي على المحك، بالإضافة الى مسعى التسويق للنمذجة السياسية المراد إقرارها، هو إشكالية الانتقائية في التعاطي مع القضايا المطروحة حسب درجة إلحاحها.

---

[1] – كريس براون، فهم العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 04)، ص. 232.

[2] – المرجع نفسه.

وإذا كان حياد الطرف المتدخل من الشروط الأساسية في إضفاء الشرعية على مبدأ التدخل، فإن إعلان الحيادية بالدافع الإنساني، ليس كافيا لكسب ثقة الدول المستهدفة بالتدخل، والسؤال المطروح الآن هو كيف يمكن وضع إجراءات ومعايير لحيادية واستقلال الأمم المتحدة عن مصالح الدول الكبرى في عملية التدخل الإنساني؟ بمعنى إعطاء التدخل الإنساني قوة القانون على أساس من العدالة والموضوعية بحيث لا يحدث التدخل بسبب أجندة داخلية للدول الكبرى خاصة وأن التدخل القسري من أجل مهام إنسانية، يتم بقرار من مجلس الأمن الدولي، وأن هذا الأخير أصبح يُسيس المناقشات بصورة متزايدة، كما أنه جهاز لا يضع مبادئ عامة وإنما يصدر أوامر ويباشر أعمالا. الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة النظر في مبدأ الحياد في التدخل إذ غالبا ما يتم تعطيل عملية التدخل في قضايا إنسانية ملحة من خلال اللجوء إلى حق النقض القائم على تقدير أعضاء المجلس. كما هو الشأن بالنسبة للقضايا المرتبطة بإسرائيل وفلسطين أين يتم لجوء الولايات المتحدة الأمريكية للفيتوفي كل مرة، والفيتوالروسي الصيني الأخير في قضية فرض عقوبات ضد النظام السوري، وكأن مجلس الأمن يعمل بشعار "الإنسانية حسب الطلب"[1]. ولذلك فإن السلوك الدولي بقدر ما يحاول إبراز عالمية القانون الدولي الإنساني، فهو يثير مخاوف الانتقائية في التدخل. إذ من الصعب على الدول أن تضع الهموم الإنسانية قبل المصلحة القومية. وفي هذه الحالة ستختار أن تتدخل في مناطق معينة وليس في مناطق أخرى، مثلا: لم تتحرك القوى الكبرى لاستخدام القوة من أجل الحيلولة دون الإبادة الجماعية في رواندا العام 1994 كجزء من مسؤولياتها، بيد أن

[1] – مفيد شهاب (محرر)، دراسات في القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000)، ص. 474.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في منظمة حلف شمال الأطلسي رأوا أن المساعدة الإنسانية في كوسفومبررة عام 1999.

لقد تسارعت القرارات والإجراءات الداعمة للتدخل في ليبيا تحت مسمى حماية المدنيين حسب القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2011/03/17، في حين يكتفي المجتمع الدولي بالتنديد والتوصية بالانتقال السلمي للسلطة باليمن وفق المبادرة الخليجية. والأمر نفسه يسري على القضيتين السورية والبحرينية تفعيلا لمسار التدخل في سوريا والتعتيم على القضية في البحرين.

هذه الانتقائية والازدواجية تتجلى أيضا في التعامل مع توجيه الهيئات الحقوقية العالمية من تحديد مجالات اخصاصها من جهة، والتحكم في أجندتها بما يخدم النسق العالمي المراد تثبيته من جهة أخرى. فمجلس حقوق الإنسان الذي تمت ترقيته بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 المؤرخ في 15 مارس 2006 ليكون هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة يضطلع بمهام منها:"سيكون مسؤولا عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وسيعالج حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات بشأنها. وبالإضافة الى ذلك سيقوم المجلس بتعزيز التنسيق الفعال بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها داخل منظومة الأمم المتحدة."[1]

وإذا كانت هذه المهام قد تؤسس لمرجعية جديدة للتدخل الإنساني بالدرجة الأولى، فإن توظيف المجلس بانتقائية تتجلى على مستوى التعاطي الدولي مع

[1] – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/OHCHRngohandbook1.pdf>.

توصياته. ففي حين نجد أن توصيات المجلس بخصوص وضعية حقوق الإنسان بسوريا تلقى دعما ومرجعا لإحالة الملف على المحكمة الدولية للنظر في إدانة النظام السوري بارتكابه لجرائم ضد الإنسانية، نجد أن المجلس نفسه لم يكلف جهدا لمناقشة قضايا إنسانية لا تقل أهمية عن القضايا المثارة ضد النظام السوري.

هذه الانتقائية، يعزوها البعض إلى الطابع المصلحي كمحدد و/أو محرك لسلوك المتدخل، بالإضافة إلى التباين في تقدير المردود العائد من التدخل حسب المنطق العقلاني في حساب التكاليف والخسائر. وهو الاتجاه الذي يتبنى نموذج الرجل الاقتصادي homo-economic [1]، الذي يوصف بـــ "الفاعل هدفي التوجه" في مقابل الفاعل الاجتماعي[2]، الذي يعتبر فكرة "الضوابط الاجتماعية" من أهم المنطلقات التي يتوجب إدخالها في منظومة الفاعلين الدوليين لتحديد ماهية السلوك الواجب إتباعه في ظل وضع معين ذي صلة بحقل العلاقات الدولية. ومن هنا، كان التدخل الدولي لدواع إنسانية أو أمنية من مسؤولية المجتمع الدولي في بعده الأخلاقي. مما جعل دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني يقرون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية، وهذا الواجب إنما يقع على الفاعلين الدوليين باعتبارهم ملزمين بالقيام بمهمة التدخل من منطلق الدور المنوط بهم في إطار

---

[1]– Peggy Chiu ,Looking Beyond Profile: Small Shareholders and Values Imperative, (British Cataloguing Publication Data, 2009) , P.134.

[2] – وفق هذا النموذج يقوم الفاعل بطرح التساؤلات التالية، وهي التي تحدد طبيعة سلوكه في النهاية:
ما هي الخيارات المتاحة لدي؟ ما هي أهدافي؟ ما هي النتائج المترتبة أوالتي قد تترتب عن تفضيل أحد هذه الخيارات؟ ما هو الخيار الأفضل قياسا بأهدافي، بمعنى أي الخيارات الأكثر مساهمة في تعظيم المكاسب؟

التزامات "العضو" تجاه "البنية"، وبالتالي فإن الفاعل لا يعتبر مبرمجا بمجموعة من الخيارات يتحرك وفقها بشكل عقلاني، بل إن الفاعلين يؤدون دورا اجتماعيا.[1]

ولما كانت الشواهد الامبريقية تؤكد ازدواجية التعاطي بالتدخل في قضايا دون أخرى مع اختفاء الفوارق المبررة لذلك، فإن التحيز الثقافي في التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان يعتبر أحد الحجج التي يستند إليها الرأي القائل بإخفاق مسعى إقرار إجماع حقوقي عالمي؛ لأن هدف التدخل هو التعاطي مع ما يعتبر خرقا لحقوق الإنسان. ولما كانت وجهات النظر حول هذه الأخيرة مشروطة ثقافيا، كونها تفتقد لصفة العالمية في كثير منها، فما من تعريف للتدخل الإنساني يمكن أن يكون محايدا ثقافيا.

التدخل الانساني ومعضلة الركبة المجانية:

غالبا ما تثير الأدبيات السياسية والاقتصادية مصطلح "الركبة المجانية"[2] حينما نكون إزاء عمل جماعي محكوم بمنطق الكلفة/المنفعة؛ وهو مصطلح يدل على الاستفادة من مخرجات العملية التدخلية دون التضحية بالمشاركة في مدخلاتها. فمعضلة الركبة المجانية تطرح نفسها بإلحاح لما يتعلق الأمر بالتدخل الإنساني؛

---

[1] – ويطرح الفاعل الاجتماعي – غالبا ما– لدى الإقدام على تحرك معين الأسئلة التالية:
ما طبيعة الموقف الذي أوجد فيه؟ ما الدور الاجتماعي الذي يتوجب علي أن أديه في موقف كهذا؟
إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة لدي متوافقة أو متناغمة مع هذا الدور الاجتماعي؟
ما السلوك الأكثر ملاءمة قياسا بـــ: المواقف، الأدوار، الخيارات؟

[2] – مصطلح "الركبة المجانية" يعني؛ محاولة الاستفادة بمزايا دون المخاطرة أو المساهمة بشكل كامل أو جزئي في تكاليف الصفقة. وعادة ما تنشأ معضلة "الركبة المجانية" حينما نكون إزاء فوائد أو امتيازات غير مباشرة، وتكون أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بالإمتيازات العمومية التي لا يمكن استبعاد الآخرين من الاستفادة، وهو ما يؤدي إلى أدنى المبادرات الفردية والتأثير على مستوى فعالية الأداء الجماعي.
يمكن التوسع أكثر في الموضوع بتصفح المرجع التالي:
Richard Tuck, "Free Riding", (US : Harvard Univesity Press,2008).

خاصة عندما تجاوز النقاش حول عملية التدخل الإنساني مرحلة الرفض المبدئي إلى مرحلة الجانب الإجرائي. وهو ما يفسح المجال لبروز قضية الأعباء المترتبة أثناء القيام بالمهام الإنسانية؛ خاصة حينما يتعلق الأمر بالمناطق المحرومة من الإمكانات الكافية لتسديد تكلفة التدخل(الصومال مثلا)، أو عدم وضوح الجهة التي تتحمل فاتورة الأعباء، أو كيفية تقسيم عائدات التدخل؛ والتي غالبا ما تكون في شكل صفقات، فالأمم المتحدة بتفريعاتها لا تملك الموارد الكفيلة بتحمل أعباء أجور موظفيها ناهيك عن تغطية نفقات عمليات التدخل الإنساني، الأمر الذي يجعل المجتمع الدولي أمام تحدي التنسيق والتوافق حول تكاليف وعائدات التدخل؛ خاصة إذا علمنا أن المؤسسات الإقليمية القادرة على تحمل مسؤوليات التدخل تكاد تنحصر في حلف الناتو، وأن أغلب المناطق المستعصية والتي تتطلب التدخل تقع في إفريقيا. ففي توصيفه للصين كراكب مجاني على حساب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، قال "ستيفن فريدريك ستار" رئيس معهد آسيا الوسطى ــ القوقاز "نحن بالكاد نتحمل الأعباء وهم يقطفون الثمار"[1] في إشارة إلى حجم المنافع التي تستفيد منها الصين مقابل إسهامها المحدود في الحفاظ على الأمن بأفغانستان، بالمعنى الأمريكي؛ حيث استفادت الشركات الصينية بعقود (33 مشروع) لانجاز الهياكل القاعدية بكلفة تقدر بحوالي مليار دولار[2]. كما تعبر الحالة الإيرانية عن المعضلة (الركبة المجانية)، ففي الوقت الذي كانت فيه مساهمة إيران أثناء التدخل في العراق تكاد تنعدم، نجد أن حجم المبادلات التجارية بين العراق وإيران قد قفز

[1] –Richard Weitz, "Is China Freeloading off the US Military's Work in Afghanistan and Iraq? http://www.huffingtonpost.com/2011/08/15/china-military-afghanistanraq_n_927342.html.

[2]- Ibid.

إلى ما يقارب 8 مليار دولار عام 2010[1] في الوقت الذي كانت الدولتان في حالة حرب وقطيعة قبل التدخل الأمريكي عام 2003؛ وهوما تم توصيفه بأن أمريكا غزت وإيران جنت.

وبالرغم من مسعى تقليص حدة هذه المعضلة من خلال الاعتماد على المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة النشطة والعاملة في مجال حقوق الإنسان، في الاضطلاع بمهامها بالسعي لحماية وترقية حقوق الإنسان عالميا عن طريق تكثيف التعاون والتنسيق بين جهود المنظمة الأم وأجهزتها الفرعية الموزعة عبر العالم لإيجاد اطر وبدائل للآليات المعمول بها للتعامل مع القضايا الإنسانية لتفادي التدخل الإنساني القسري، مما قد يشكل مستقبلا منظمات متخطية للقوميات ذات رأسمال معرفي اقتصادي بشري يدمج تلك المنظمات في منظمة أحادية البنية متعددة الاختصاصات[2]. إلا أن مسعى بناء نسق عالمي موحد الذي يقتضي إدارة عالمية موحدة وفق منطق الإدارة بالمشاركة المحسوبة في سياق التوجه نحو حوكمة عالمية، يواجهه تحدي غياب الفهم المتوافق حوله والمشاريع المشتركة الانسانية، كمسألة حاسمة، لعملية الاندماج في القضايا و/اوالعمليات العالمية (ومنها التدخل الإنساني)، والتباين في التعاطي مع معضلة الركبة المجانية من حيث توزيع التكاليف والمكاسب المصاحبة.

---

[1]– جون وينبرغ، "العلاقات التجارية بين ايران والعراق... التوازن المختل"، <www.almajalla.net/2011/01/article658>

[2] –Wolf-Dieter Eberwein, ‘’Quel futur de l’action humanitaire? http://www.grotius.fr/quel-futur-de-l%E2%80%99action-humanitaire/.

تمثيل بياني يلخص أهم أسانيد التدخل الإنساني والتحديات التي تواجهه

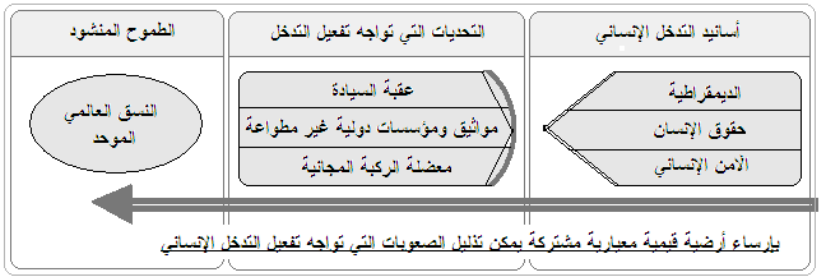


(التمثيل البياني من إعداد الباحثين)

خاتمة: في الوقت الذي يسعى فيه رواد الاتجاه العقلاني إلى تغليب البعد المصلحي كمحدد و/أو محرك للتدخل الإنساني وإقراره كأمر واقع، يقاس به مدى إنسانية الدوافع والنتائج من جهة، والحسم في التعاطي مع الموضوع سلبا أم إيجابا من جهة أخرى، نجد أن ذوي التوجه الأخلاقي والاجتماعي يشددون على إلزامية تغيير الأفكار قصد التأسيس لقيم جديدة تحكم النسق الحقوقي العالمي في سعي لتجاوز معضلة التنوع الثقافي والخصوصيات الحضارية، وهوما حدى بالدول الفاعلة في النظام الدولي إلى اللجوء للتوليفة بين المنطقين، مستفيدة من التراكم العملياتي وساعية إلى فرض واقع تجاوز فيه النقاش إشكالية مشروعية التدخل الإنساني من عدمها بالنظر لمقتضيات الحالات الإنسانية إلى التسليم به كحتمية، والبحث في الأطر الإجرائية الكفيلة بتطبيقه، وصولا إلى مرحلة المطالبة به كتجسيد للنسق الحقوقي العالمي الذي ترتب على أساسه الأجندة العالمية. وبالنتيجة، فإن مسار التدخل من الناحية الزمنية، وإن كان يؤشر إلى تحقيق تطور في ترويض الرافضين للتدخل والتحكم في تنويع طرق ووسائل التدخل، إلا أن هذا التطور يصطدم بمعضلة

الانتقائية. فالشواهد الامبريقية تؤكد ازدواجية التعاطي مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بالتدخل في قضايا تصنف إنسانية دون أخرى مع اختفاء الفوارق المبررة لذلك، وهو ما يثير قضية الطابع المصلحي كدافع خفي للتدخل الإنساني وينزع المبرر الأخلاقي على العملية، بالإضافة إلى فكرة التحيز الثقافي في محاولة لفرض المنظور الأيديولوجي النيوليبرالي وطمس الفوارق والخصوصيات الثقافية العالمية الأخرى، كما يثير التدخل الإنساني تحدي معضلة الركبة المجانية التي ترافق عملية التدخل الإنساني؛ والمرتبطة بتحمل أعباء العملية في مقابل الاستفادة من العائدات المحتملة من أي تدخل انساني في ظل مجتمع عالمي متعدد الفواعل؛ خاصة في الفترة الأخيرة التي تعاني فيها القوى المتصدية لعملية التدخل من أزمة مالية واقتصادية، مما يجعلها رهينة قوى فاعلة أخرى مثل: الصين. هذه التحديات من شأنها أن تضع مسعى التأسيس لنسق حقوقي عالمي من خلال التركيز على التدخل الإنساني على المحك ويرجئ إقرار التوافق حول النموذج وتعميمه.

المراجع باللغة العربية:


1. براون، كريس، فهم العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
2. بيليس، جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (الامارت العربية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
3. جاكسون روبرت، ميثاق العولمة، ترجمة: فاضل حنكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).
4. فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين ( لبنان: مركز الإنماء القومي، 1993).
5. مفيد شهاب (محررا)، دراسات في القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000).


باللغة الاجنبية:


1. Chiu, Peggy,''Looking Peyond Profil: Small Shareholders and Values Imperative" (UK: British Cataloguing Publication Data, 2009).


روابط الانترنت باللغة العربية:


1.برقوق أمحند، "عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتومولوجي للسيادة"،

<www.barkouk-mhand.yolasite.com>.

2. عبد الغفار محمد أحمد، "التدخل الإنساني بين السياسة والقانون"، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم <www.tanweer.sd> .

3. لكريني إدريس، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=69057>.

4. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/OHCHRngohandbook1.pdf>.

5. وينبرغ جون، "العلاقات التجارية بين ايران والعراق... التوازن المختل"، <www.almajalla.net/2011/01/article658>.

روابط الانترنت باللغة الاجنبية:

1. Eberwein, Wolf-Dieter, “Quel futur de l’action humanitaire?”, <http://www.grotius.fr/quel-futur-de-l%E2%80%99action-humanitaire/>

2. Weitz, Richard, “Is China Freeloading Off The Us Military’s Work in Afghanistan and Iraq?”. <http://www.huffingtonpost.com/2011/08/15/china-military-afghanistan-iraq_n_927342.html>